

ممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية

دكتور/ عصام على فرج بدر (*)

مقدمة Introduction :

تمثل القوائم المالية صورة إشعاعية للشركة يمكن من خلالها قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية، كما يمكن التنبؤ بها بما قد يحدث في المستقبل.

ومن خلال القوائم المالية نجد أن المحاسب يرسم لوحة من الأرقام يعرضها بطريقة فنية، وكما يدمج الرسام الألوان ليثير بها الناظر إلى فنه، فإن المحاسب يستطيع بداهة أن يدمج الأرقام لتعطي الانطباعات التي يرغب أو يريد أن يثير بها المطلع على أرقامه.

ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة وسلوكيات سوق الأسهم والمتعاملين فيها يستطيع المحاسب أن يرسم القوائم المالية وينحت رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة ويحقق أهدافها وقت التقرير.

وتسمى عملية نحت الأرباح في الأدب المحاسبي بـ «إدارة الأرباح أو تعديل رقم الأرباح والتلاعب به Earning Management or Earning Manipulation»، حيث تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه، يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو على شكل أسهم.

وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود عمليات إدارة الأرباح كلما واجهت الشركة قرارات مهمة مثل طلب اقتراض أو معونة حكومية أو دولية معينة أو تصنيف خاص.

إن إدارة الأرباح أو تحديد رقم الأرباح هو جزء من مهام المحاسب ، غير أن المفاوضات التي تجري بين المراجعين والإدارة التنفيذية حول رقم الأرباح الذي يجب التقرير عنه قد تدعو للدهشة ، ولا شك أن مثل هذه التصرفات تعتبر تدليلاً وتغريباً وتضليلاً ، فإذا كانت كلمة التقرير تعني قول الحق والالتزام به ، فإن كلمة التغريب تعني تضليل الناس بتعمد نكران الحق وإخفاؤه .

فقد استخدم المحاسبون في سبيل إتمام العملية المحاسبية بدائل محاسبية مختلفة لتقييم المخزون السلعي ، وطرق مختلفة لتقييم الأصول الثابتة ، وطرق متعددة لاحتساب مخصص الإهلاك ، وطرق متعددة لمعالجة تكلفة الاقتراض ، بالإضافة إلى أن هناك خلافات جوهرية بين المحاسبين حول النقطة التي يمكن اعتبار الإيراد أو المصروف متحققاً عندها ، وبالتالي يمكن الاعتراف بهما كعناصر في القوائم المالية .

أضف إلى ما تقدم اختلاف المحاسبين في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها :
— ما هي أفضل السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والإيرادات؟ .

— ما هو مستوى الإفصاح الذي يجب أن يتبع في إطار إعداد القوائم المالية؟ ،
فالإفصاح يمثل أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة ، والذي يهدف إلى تقديم المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لتمكين الأطراف المهتمة بالمشروع من اتخاذ القرارات .

وتؤكد الدراسات التي عنيت بالتطور المهني والأكاديمي للمحاسبة على أن هذا التطور يتصف بالبطء الشديد مما يترك بشكل دائم فجوة بين أهداف المحاسبة وإمكاناتها على خدمة هذه الأهداف بشكل أمثل^(١) .

وفي هذا الإطار كانت للأحوال الاقتصادية التي سادت أوائل التسعينات آثار جانبية نظراً لانتهاء عدد من الشركات البارزة مثل شركة Maxwell, BCCI ، وفي

(١) د. عباس مهدي الشيرازي، «نظرية المحاسبة»، (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ٤٧٥

هذا الوقت ظهر كتاب Terry Smith⁽¹⁾ حول الأساليب المحاسبية الممكن استخدامها لتوقع الفشل ، والذي أكد فيه أن عدم إمكانية التكهن بإفلاس الشركات يرجع إلي البراعة في التلاعب المحاسبي واستخدام الأساليب المصطنعة ، وأن الشركات التي تستخدم الأساليب المحاسبية اصطناعاً إنما تفعل ذلك بهدف إخفاء ضعف أدائها .

ومن أمثلة المؤسسات التي انهارت نتيجة أساليب المحاسبة الابتكارية⁽¹⁾ :

- خسائر الشركة اليابانية Kashima Oil والتي ترجع إلي استخدامها لقواعد محاسبية خادعة لإخفاء الخسائر من خلال نقل قيم العقود إلي نهاية كل شهر لاحق بدلاً من تسويتها بشكل فوري .
 - خسائر مصرف Barings الإنجليزي والتي تعود إلي عدم الالتزام بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بالأمان المصرفي .
 - فضائح انهيار شركة الطاقة الأمريكية Enron بالإضافة إلى انهيار العديد من الشركات من بينها Global , Xerox , World com , Colonial Realty ، وغيرها من المؤسسات المالية والبنكية في العالم العربي والغربي ، بفعل العديد من الأسباب أهمها : العبث ، والغش ، والتضليل ، والأخطاء المحاسبية ، وإخفاء المعلومات ، وتدني إدارة الشركات ، وتدني مكاتب المراجعة العالمية ، والتي أدت إلي الانهيار الكامل للشركات بسبب استخدام الأساليب المصطنعة .
- والمهم في أمر انهيار هذه الشركات هو أن التهم توجه لأول مرة وبشكل فاضح إلي ما يطلق عليه بالفضائح المحاسبية ، لما لهذه المهنة من دور أساسي في بناء وتركيب القيم المالية التي يتم الاعتراف والإعلان عنها في القوائم المالية .

(1) Terry Smith, «Accounting for Growth», (London: Century Business Random House, 1992).

(2) د. عصام على فرج بدر ، «أصول الاستشارة في بورصة الأوراق المالية - مدخل محاسبي» ، (بدون ناشر ، ٢٠٠٩م) ، ص ٤٥٧ .

وقد أصبح مفهوم المحاسبة الابتكارية محل تركيز واهتمام بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة من قبل المحاسبين والمراجعين وأصحاب المصالح خاصة بعد أحداث انهيار شركة Enron وتحميل مدقق حساباتها Arthur Anderson جزءاً من مسؤولية انهيارها واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلاً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح .

طبيعة المشكلة

اتجهت أسواق المال للهبوط الحاد ، وشهدت الشهور الماضية حيرة المستثمرين نتيجة كثرة الحلول المطروحة على الساحة الاقتصادية لوقف طوفان الأزمة المالية العالمية .

ودارت في أذهان المستثمرين تساؤلات عديدة منها لماذا فشلت كل محاولات التعامل مع السوق بحكمة؟ ، ولأن انتعاش الاقتصاد يبدأ من أسواق المال فإن هذه الرؤية لأسواق المال أدت إلي اضطراب الاقتصاد ونتج عن تلك الاضطرابات الانخفاض الشديد في أسعار الأسهم ، بالإضافة إلي انخفاض حركة تداول الأوراق المالية .

إن ما وصلت إليه المؤسسات المالية من الهبوط والذي أثر سلباً على أسواق المال مرجعه إلي السياسات المالية الخاطئة والتي أدت إلى فشل المؤسسات والذي يعتبر من صنع إدارة الشركات .

كما أن طبيعة العلاقة بين اختيار السياسات والأرباح المعلنة وأداء أسواق رأس المال ذات تعقيد ناشئ عن طبيعة عقد الوكالة بين مدراء الشركة ومالكها ، وهنا يثار التساؤل التالي : ما أثر استخدام أساليب محاسبية مصطنعة على أداء هذه السوق ؟

ومن خلال هذا البحث يتم مناقشة مشكلة وهي أن البعض يرغب في تحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك الشركة أو من أصحاب المصالح ، الأمر الذي يدفعهم أحياناً إلى التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة عن

طريق ابتكار أساليب محاسبية مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه المحاسبة الابتكارية ، ومن ثم يكون له أثر على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

هدف البحث Purpose of Research

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر ممارسات المحاسبة الابتكارية على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية ، كما تهدف إلى زيادة الاستفادة من المعلومات المحاسبية في مجال أساليب المحاسبة الابتكارية ، من خلال تقديم إطار مناسب لمدى وحجم تعاملات أساليب المحاسبة الابتكارية والمخاطر المرتبطة بها ومدى تأثير هذه المخاطر على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

وتحديداً يقوم الباحث من خلال هذا البحث بتحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة الابتكارية لتكون نقطة البداية لهذا البحث .
- التعرف على أهم أساليب المحاسبة الابتكارية .
- التعرف على سبل الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية .
- الخروج بنتائج من شأنها بيان العلاقة بين ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية وبين تذبذب أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

أهمية البحث Importance of Research

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي :

- ١- أنه من الموضوعات الحديثة والتي برزت أهميتها منذ الأزمات المالية والانهيارات للشركات الكبرى .
- ٢- انتشار الأساليب المصنعة يمثل تحدياً هاماً يواجه كافة الفئات المهتمة بصحة وسلامة البيانات المالية لما لها من آثار خطيرة على توزيع الموارد وعلي الاقتصاد القومي نتيجة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت نفسها أو منشآت الإقراض

التي تتخذ قراراتها على أسس غير حقيقية مما قد يترتب عليه انهيارات في مؤسسات قد يكون لها آثار سيئة على الاقتصاد القومي .

٣- الابتكارات الحديثة في مجال الأدوات المالية والتي أدت إلى صعوبات في الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدة مما تترتب عليه زيادة حاجة الأطراف المختلفة لزيادة الإفصاح عن المخاطر وتحسين جودته في ظل النقص الواضح في القواعد المحاسبية في مجال الإفصاح عن المخاطر .

٤- تشابك الأسواق المالية العالمية ويسر التعامل فيها والذي أدى إلي تفاقم آثار النقص في الإفصاح عن المخاطر ، والذي يترتب عليه آثار ضارة على بقاء واستمرار ونمو المشروعات وهذا ينعكس على رفاهية المجتمع ووضع الوحدات التي تفصح عن مخاطرها في مركز أسوأ بالنسبة للوحدات التي لا تقدم مثل هذا الإفصاح .

منهج البحث Methodology of Research

يقوم البحث على المنهج الاستنباطي Deductive Approach ، ويعتمد على ما ورد في الفكر المحاسبي بالكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت فيما يتعلق بمفهوم المحاسبة الابتكارية وما يرتبط بها من أهداف ومخاطر وأثر على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

خطة البحث Plan of Research

لقد خطط البحث بحيث يشتمل على ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : المحاسبة الابتكارية (النشأة - المفهوم - الأهداف) .

المبحث الثاني : ممارسات المحاسبة الابتكارية وسبل الوقاية منها .

المبحث الثالث : تأثير ممارسات المحاسبة الابتكارية على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

المبحث الأول المحاسبة الابتكارية (النشأة - المفهوم - الأهداف)

أولاً: نشأة المحاسبة الابتكارية

ترجع بداية المحاسبة الابتكارية إلى فترة ظهور نظرية الوكالة والتي تتلخص في قيام أصحاب المال بإسناد إدارة مشروعاتهم إلى مديرين مقابل نسبة من الأرباح ، وبالتالي كان الشغل الأكبر لهؤلاء المديرين هو تعظيم الأرباح حتى يحصلوا في النهاية على عائد أكبر ودخل عال.

فقد لجأ هؤلاء المديرين إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة على حساب مصلحة أصحاب المال، ومن هنا ظهرت أساليب جديدة في كيفية التلاعب بالمعايير المحاسبية وطرق تحديد الأرباح والاهلاكات واثبات الإيرادات، واتبعت الأساليب المتتوية العديدة التي أدت إلى ما عرف بالمحاسبة الابتكارية، والتي ظهرت تحت مسميات متعددة منها⁽¹⁾:

١- المحاسبة الخلاقة : بمعنى الاختيار الجبري والقسري لأساليب محاسبية بهدف تحقيق نتائج مشكوك فيها وخاصة تحقيق مكاسب عالية سواء كانت تلك الممارسات تحترم أو لا تحترم المعايير والمبادئ المحاسبية.

٢- المحاسبة الإبداعية (أسلوب تمهيد الدخل income smoothing) : وهو أسلوب اتبع لإزالة التباين والتذبذب الذي يظهر في الأرباح على مدار السنوات المالية بمعنى ترحيل الأرباح خلال السنوات الجيدة لاستخدامها في السنوات الصعبة القادمة المتوقعة.

٣- المحاسبة الابتكارية creative accounting : وقد جاءت أخيراً لتكون تنويعاً لكافة الأساليب السابقة والتي تقوم على لعبة الأرقام بحيث تشمل الاختيارات العمدية وغير العمدية والتطبيق الخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

(1) www.infotechaccountants.com Access at : 30-11-2009

ثانياً: ماهية المحاسبة الابتكارية:

حاول العديد من الباحثين وضع تعريف للمحاسبة الابتكارية ، ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين ، فقد ظهر العديد من التعريفات ، وفيما يلي أهم هذه التعريفات :

يقصد بالمحاسبة الابتكارية Creative Accounting مجموعة الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الوحدة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة⁽¹⁾ ، وعلي ذلك فهي محاولة من إدارة الشركة للتلاعب في حساباتها بحيث تبدو أرباحها مختلفة عما هي في الواقع ، وهي شكل محاسبي تفاؤلي خادع كمحاولة للتأثير على النتائج المعلنة لكي تبدو أحسن مما هي عليه ولكن لا يخالف القانون⁽²⁾ .

ويرى آخر⁽³⁾ أن المحاسبة الابتكارية هي «عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها» .

أما في قاموس المحاسبة⁽⁴⁾ المحاسبة الابتكارية هي «مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات» .

وفي ضوء ما سبق فإن المحاسبة الابتكارية تتمثل بممارسة ، حيث يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة .

ومن ثم فإنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الابتكارية Creative

(1) Kamal H.M. Naser, «Creative Accounting», (London Prentice Hall, 1993), P.59

(2) Mike Jones, «Accounting for Growth, Surviving the Accounting Jungle», Management Accounting, (Vol. 70, No. 2, 1992).

(3) Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, «A Note on the use of Creative Accounting», British Accounting Review, 24 , p.4.

(4) Hussey, R. (ed), «A Dictionary of Accounting», (Oxford: Oxford University Press, 1995), P.43

Accounting من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن «منهجية تستمد من المحاسبة المتعارف عليها (فكرها وأساليبها وأدواتها ..) ، وهي تعمل بشكل ابتكاري في تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشكلات قائمة أو محتملة من أجل إكساب القوائم المالية (بما تحويه من قيم) صورة قد تغاير الحقيقة والواقع .. ولكن الأهداف قد تكون مشروعة (مثل ضمان بقاء واستمرار المشروع في سوق المنافسة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة) أو غير مشروعة (مثل تحقيق منافع ذاتية للإدارة) وفقاً لنوايا من يقوم باستخدامها» .

ولذلك فإن المحاسبة تواجه بانتقادات كثيرة لأنها تتيح بدائل كبيرة تسمح للوحدة بأن تقرر عن أدائها المالي في أفضل صورة من خلال تطبيق القواعد المحاسبية بصورة خادعة باستخدام ما يشار إليه بالمحاسبة الابتكارية .

وفي رأينا أن حل هذه المشكلة يكمن في أن تكون السياسات المحاسبية مبسطة من خلال ثبات الإجراءات ، إلا أن توحيد القواعد المحاسبية لكل المنشآت أمر يصعب تحقيقه عملياً .

ثالثاً: أهداف المحاسبة الابتكارية

إن التعرف على أهداف المحاسبة الابتكارية يكمن في الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ١- هل الشركات التي تستخدم أساليب محاسبة مصطنعة يمكن أن تحقق منافع أكثر من تلك التي تراعي القوانين المحاسبية نصاً وروحاً ؟ .
- ٢- هل يمكن استخدام المحاسبة المصطنعة لحجب السليبات عن المساهمين ؟ .
- ٣- لماذا الأساليب الابتكارية ؟ .

ويمكن القول بأن الشركات الكبيرة من حيث الحجم أو المكانة في السوق لديها حوافز لاستخدام أساليب المحاسبة الابتكارية فهي تميل إلى ^(١) :

(1) Terry Smith , op. cit., P.58

- ١- تخفيض أرباحها المعلنة لتتجنب سلطات مراقبة الاحتكار أو قوي الضغط الناجمة عن الجماعات ذات البرامج السياسية.
 - ٢- تقليل التذبذب في العائد خاصة إذا كانت طبيعة هذه العوائد ذات تذبذب عال وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية يكون هدف المحاسبة الابتكارية تخفيض أو تأجيل الأرباح.
 - ٣- التلاعب في الأرقام المحاسبية واستغلال أساليب قياس وإفصاح عن هذه الأرقام لتغيير القوائم المالية من الوضع الذي يجب أن تكون عليه إلي وضع يرغبه معدو هذه الأرقام.
 - ٤- تشكيل (تلوين) الصفقات التجارية لتبرز نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من التقرير عن هذه الصفقات بحسب طبيعتها.
 - ٥- ابتكار الأدوات والترتيبات المالية الحديثة التي تفشل القواعد المحاسبية الحالية في القياس والإفصاح في إدراج نتائج أنشطتها ضمن عناصر القوائم المالية مثل المشتقات وغيرها من الأدوات والترتيبات الأخرى.
 - ٦- رغبة المنشآت في إعطاء صورة حسنة عن أدائها للمصارف وجهات التمويل الأخرى عن طريق التأثير على نسبها المالية وبالتالي على سياستها المحاسبية وعلي عملياتها المؤثرة على هذه النسبة.
- من هنا يمثل انتشار الأساليب المصطنعة تحدياً هاماً يواجه كافة الفئات المهتمة بصحة وسلامة البيانات المالية لما لها من آثار خطيرة على توزيع الموارد وعلي الاقتصاد القومي نتيجة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت نفسها أو منشآت الإقراض التي تتخذ قراراتها على أسس غير حقيقة مما قد يترتب عليه انهيارات في مؤسسات قد يكون لها آثار سيئة على الاقتصاد القومي .
- وقد بينت احدي الدارسات الاستقصائية^(١) العوامل المحفزة على استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية إلى جانب عوامل أخرى وجاءت نتائج الدراسة كما

(1) John Blake, «Creative Accounting is Not Just an English Disease», Management Accounting, (Vol .74, No. 9, 1996) p.55

يلي : تخفيض الضرائب ٩٠٪ ، والإيجاء للمستثمرين باتجاهات مستقرة للأرباح ٩٠٪ ، والإيجاء للمستثمرين بأرباح كبيرة ٧٣٪ ، والمحافظة على الرافعة المالية ضمن إمكانيات الاقتراض ٩٠٪ ، والسيطرة على التوزيعات ٦٦٪ ، وتجنب المطالبات برواتب عالية بإظهار أرباح منخفضة ٤٨٪ ، وإخفاء الأرباح العالية عن المنافسين ٣٨٪ .

رابعاً : الدراسات السابقة

١- دراسة حسان (٢٠٠١)^(١)

تهدف الدراسة إلى تحليل المحتوى المعلوماتي لكل من الربح المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية في تفسير التغير في سعر السهم السوقي ، وقد شملت الدراسة ٤٦ شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في البورصة ، وتوصل الباحث إلى أن الربح المحاسبي يوفر معلومات تفسيرية للتغير في أسعار الأسهم أفضل من التدفقات النقدية التشغيلية ، كما أن تقسيم الربح المحاسبي إلى ربح تشغيلي وأصول تشغيلية لم يحسن القدرة التشغيلية للتغيير في أسعار الأسهم ، ومن نتائج الدراسة أن هناك عدم وجود فروقات جوهرية بين التدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية .

٢- دراسة البارودي (٢٠٠٢)^(٢)

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى جودة القوائم المالية في ظل وجود أساليب محاسبية قد تلجأ الإدارة إليها للتأثير على النتائج والمراكز المالية بما يخدم أهدافها ، وهذا يتطلب التعرف على العوامل الحاكمة لعملية الإعداد للقوائم المالية ، وقد

(١) محمد أشرف أبو حسان ، «المحتوى المعلوماتي للربح و التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية» ، رسالة ماجستير منشورة ، (الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١م).

(٢) د. شريف محمد البارودي ، «تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختيارية» ، مجلة الفكر المحاسبي ، (كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد ١ ، ٢٠٠٢) ، ص ٧٣ .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد العوامل التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية ، بالإضافة إلى بيان محددات جودة المعلومات بالقوائم المالية ما بين الكفاءة والفاعلية ، وقامت الدراسة الميدانية من خلال استبيان تضمن وصفاً لعشرين بدلاً محاسبياً يمكن استخدامها في المحاسبة الابتكارية وخاصة إدارة الأرباح ، وقد توصل الباحث إلى نتيجة وهي أن القوائم المالية بكافة أشكالها وتنوعاتها ليست على درجة كافية من حيث الكفاءة والفاعلية ، نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية وشيوعها مما يجعل هذه القوائم مشوبة بكثير من الشك ، وقد أوصى الباحث بضرورة التعرف على دوافع الإدارة في انتهاج أساليب معينة للتأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على تحقيق الكفاءة والفاعلية للقوائم المالية المنشورة وغير المنشورة .

٣-دراسة (Ester (2003) (١)

وتهدف إلى دراسة المعالجة المحاسبية للأصول غير ملموسة في المحاسبة الابتكارية بالإضافة للمعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير وأثرها على وضع المنشأة المالي أثناء عمليات الاقتراض ، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم برسملة تكاليف البحث والتطوير تلقى رد فعل إيجابي أثناء عمليات الاقتراض من البنوك والعكس بالنسبة للشركات التي تعالجها كمصروف .

٤-دراسة صفا (٢٠٠٤) (٢)

تهدف الدراسة إلى توضيح دور نظرية الوكالة في تفسير التباين في درجة الإفصاح الاجتماعي ، وذلك من خلال دراسة دور نظرية الوكالة في تفسير سلوك الإدارة بشأن الإفصاح الاجتماعي من خلال الكشف عن مضمون علاقة الوكالة بين الوحدة الاقتصادية كموكل والمجتمع كوكيل ، وقد اعتمد الباحث على المنهج

(1) Ester Oliveras and Oriol Amat, "Ethis and Creative Accounting Some Evidence On Accounting For Intangibles In Spain", Economics Working Papers, DePartment Of Economics And Business, universitat Fabres, No732, December 2003, pp.1-21.

(٢) د. صفا محمود السيد ، «نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية» ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، (كلية التجارة بسوهاج ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤ م) ، ص ٤٥ .

الوصفي والمعياري والايجابي لتفسير مدى العلاقة بين خصائص الوحدة المحاسبية ودرجة الإفصاح الاجتماعي ، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- أن الاختلاف في درجات الإفصاح نتيجة عدم الإفصاح أو التوسع في الإفصاح عن بنود معينة في ضوء أهداف تسعى الإدارة لتحقيقها ، قد يؤثر سلباً على نفعية الإفصاح للفئات ذات العلاقة بالشركة .
- تلعب نظرية الوكالة دوراً هاماً في صياغة الفروض التفسيرية من خلال العلاقة التعاقدية التي تربط بين الشركة والمجتمع وما ينشأ عنها من تكاليف الوكالة .

٥-دراسة (2004) Gouws⁽¹⁾

وتهدف إلى دراسة الاختلاف بين نزاهة المعلومات الناتجة عن أحداث حقيقية وتلك الناتجة عن أحداث ملفقة وهو ما يسمى بالمحاسبة الابتكارية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتفاق على أن تطبيق أساليب المحاسبة الابتكارية يؤثر على نزاهة المعلومات الواردة في القوائم المالية بشكل كبير ، كما أن عملية اتخاذ القرارات تتأثر بالمعلومات الواردة في القوائم المالية .

٦-دراسة (2005) Hirshleifer⁽²⁾

تهدف الدراسة إلى تحديد الانحراف الواضح في الأرباح المحققة في سوق الأوراق المالية نتيجة تقييم المستثمرين المحدود للمعلومات المالية المتوفرة في السوق ، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- أن أسعار البورصة تتأثر سلباً بالمعلومات المرتبطة بالتدفق النقدي .
- أن كم المعلومات المتاحة بالبورصة يؤدي لقلّة التركيز لدى المستثمرين عند اتخاذ القرار .

(1) D.G Gouws and H.M. Vander Poll, "the Integrity Of Information Creaed Through Book Entries", Meditari Accounting Research, Vol.12, No.1, 2004. PP. 101-117.

(2) Hirshleifer, D. and Teoh, S, «Limited Investor Ettention and Stoch Market Misreaction To Accounting Information», American Accounting Association, No.24, november, 2005.

- هناك علاقة بين التقييم المحدود للمستثمرين تجاه المعلومات المحاسبية وبين أسعار السوق.
دراسة مطر (٢٠٠٥) (١).

تهدف الدراسة إلى توضيح أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الإيجابي في تفسير وتقييم الممارسات المحاسبية المهنية في ضوء احتياجات ومصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وقد اعتمد الباحث في وصف وتفسير ممارسات إدارة الوحدة المحاسبية على انتقاء واعتماد بعض الممارسات والسياسات المحاسبية دون غيرها من السياسات والممارسات وذلك بهدف التأثير على إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية على نظرية الوكالة ، وقد توصل الباحث إلى أن مديرو الشركات الذين يتقاضون رواتبهم بناء على معيار صافي الربح يميلون إلى استخدام ممارسات وسياسات محاسبية متساهلة بعكس أقرانهم الذين يحدد رواتبهم ومكافأتهم بغير هذا المعيار إذ يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متشددة .
دراسة نجاة (٢٠٠٦) (٢)

تهدف الدراسة إلى بحث أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية ، وقد توصلت الدراسة إلى :
- تمثل المعلومات المحاسبية جزءاً من المعلومات التي تساعد في تحديد الأسعار واتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية .
- وجود علاقة بين الأرباح وبين أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق المالية .

(١) د. محمد مطر ، «المدخل الإيجابي لنظرية المحاسبة ودورة في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح»، الأردن ، عمان ، مجلة المدقق ، العدد ٦٣ ، ٢٠٠٥ م ، ص ١٨ .
(٢) نجاة محمد مرعى يونس ، «استخدام البيانات المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات صفار المستثمرين» ، رسالة ماجستير ، (كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ م) .

٩- دراسة (2006) Emta^(١)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين اختيار السياسة المحاسبية وبعض المتغيرات الخاصة بالمنشأة مثل حجم المنشأة وتكلفة التعاقدات ، وقد ركزت الدراسة على التقارير المالية لعدد ٤٤٢ شركة ، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشأة التي تهدف إلى تعظيم الربح هي المنشأة الأصغر حجماً .

١٠- دراسة هدى (٢٠٠٩)^(٢)

تهدف الدراسة إلى بحث كيفية استخدام الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وإلى أي مدى يمكن الثقة بهذه القوائم ، وقد تناولت هذه الدراسة العوامل الحاكمة في إعداد القوائم المالية وخصائص المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بالإضافة إلى دوافع وأساليب التغيير في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ودور حوكمة الشركات في الحد من التلاعب في القوائم المالية .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن القوائم المالية ليست على درجة من الكفاءة والفاعلية نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة أساليب المحاسبة الابتكارية بكافة أشكالها .

ويرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على نوع واحد من أنواع أساليب المحاسبة الابتكارية (مثل تقييم المخزون - حساب الإهلاك - الاعتراف بالإيراد ...) ، مما يؤدي إلى عدم إظهار الصورة العامة التي تتبعها المنشأة ، في حين أن الدراسة الحالية تتناول طرق المحاسبة الابتكارية بشكل إجمالي ، كما أن هذه الدراسات لم تتناول أثر استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية .

(1) Emta W. Astmi And Greg Tower, «Accounting Choice And Firm Characteristics in the Asia Pasific Region», The internathional journal of Accounting, vol.41, Issue 1, 2006, Pp1 - 21.

(٢) هدى عصام حسن خالد ، «تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير ، (كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩ م).

المبحث الثاني أساليب المحاسبة الابتكارية وسبل الوقاية منها

أولاً: أساليب المحاسبة الابتكارية

تتعدد أساليب المحاسبة الابتكارية وتزداد خطورتها وانتشارها ، وقد أوضحت احدي الدراسات⁽¹⁾ أن ٩٠٪ من الشركات في بريطانيا تستخدم حالياً واحداً أو أكثر من أساليب المحاسبة الابتكارية وأن الكثير من النمو الظاهر في الأرباح هو نتيجة خدع محاسبية وليس نمواً حقيقياً .

وتقوم أساليب المحاسبة الابتكارية على الحرية التامة في الاختيارات المحاسبية والمرونة في التطبيق للقواعد المحاسبية وتتجاوز ذلك إلي القول بأنها أساليب مأكرة أو عدم الإفصاح بتاتاً وكذلك تمتد لتشمل القيام ببعض العمليات الاقتصادية بهدف التأثير على المعلومات المحاسبية .

حيث يوجد نوعان من التقنية تسلكها المحاسبة الابتكارية هي :

- الانحياز المقصود في ممارسة الحكم والاختيار من بين السياسات المحاسبية من ضمن القواعد المحاسبية المتاحة .
 - ابتكار عمليات اقتصادية مصنعة .
- وثمة عدداً من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية ، وفيما يلي أهم تلك الأساليب :

١- الصفقات الاصطناعية : حيث تقوم شركتان أو أكثر بإنشاء شركة جديدة لإنشاء معمل تشغيل ليستخدماه معاً ، على أن تقوم الشركة الجديدة باقتراض الأموال لإنشاء المصنع وتسديد الدين من العوائد المستلمة من المشروع ، وعلي أن تقوم الوحدات التي قامت بإنشاء الوحدة الجديدة بضمان دفع الدين ، وبذلك يتوفر لهذه الوحدات ميزة وهي عدم اضطرارها إلي التقرير عن الدين في ميزانياتها وهكذا تظهر هذه الميزانيات خالية من الالتزام .

(1) D.G Gouws and H.M. Vander Pol I, op. cit., P.103

٢- التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة Big Bath charges^(١) : وذلك عندما يأتي رئيس تنفيذي جديد للشركة فإنه يعمل على التخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة والغرض من ذلك هو السماح للإدارة بتحقيق نتائج أفضل في الفترة التالية .

٣- الاغتسال Taking A Bath : أي التخلص من الخسائر من خلال تأجيل بعض الإيرادات في السنة الرديئة أو الإسراع في إعدام الديون أو تحميل الفترة الجارية بمصاريف مستقبلية يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الجارية ، وفلسفة ذلك هو أنه عندما لا يكون ممكناً للإدارة الحصول على حوافز جيدة يكون من الأفضل النزول بالأرباح تمهيداً أمام زيادتها في الفترة المستقبلية .

٤- خفض مستويات الإقراض : يمكن أن تساعد المحاسبة الابتكارية في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل ، أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات .

٥- التوريق : Securitization : ويقصد به تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلي أوراق مالية سائلة (سندات وأسهم) قابلة للتداول في أسواق المال ، وهي أوراق تستند إلي ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلي مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين^(٢) .

(١) د. محمد عبدالعزيز خليفة ، «إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية دراسة ميدانية»، (مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، ٢٠٠٣م)، ص ١٥١
(٢) د. عبيد على أحمد الحجازي ، «التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري»، (دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠١م) ص ١١ .

وبذلك يتم تحويل الديون الموجودة على ميزانيتها إلي أوراق مالية قابلة للتداول ، ومن ثم حذفها من ميزانيتها وإنشاء نشاط خارج الميزانية .
وعادة ما تكون مبيعات القروض بدون حق الرجوع وبدون ضمانات أو تأمين أو أي نوع آخر من تعزيز الائتمان شكلاً فريداً من الأنشطة خارج الميزانية ، حيث إنه يزيل بصورة نهائية القرض من قائمة المركز المالي وبذلك تتخلص الوحدة من متطلبات الاحتياطي .

٦- التأجير التمويلي The Finance Leases : عندما تقوم المنشأة بالحصول على أصل عن طريق التأجير فإن هذه العملية في الواقع مثلها مثل عملية الشراء تماماً ، فشرط العقد أن المنشأة تستغل الأصل المؤجر على مدى عدة سنوات ، وبعد هذه الفترة تمتلك المنشأة هذا الأصل ولكنها تستلم المستند بعد دفع قيمة اسمية معينة ، والجوهر الاقتصادي لهذه العملية أنها مشتريات فضلاً عن تأجير الأصل ، وطبقاً لذلك يسجل الأصل ضمن الأصول ويحسب له إهلاك فضلاً عن تسجيل الإيجار كمصروف يحمل على القوائم المالية .

كما أن عقود إيجار الأصول طويلة الأجل تصنف إلي : عقود إيجار تشغيلي Operation Leases ، وعقود التأجير الرأسمالي Capital Leases في حالة الانصياع إلي المعايير المحاسبية برسمة هذا النوع من الإيجار يتم فقدان ميزة التمويل خارج الميزانية ، ولذلك فإن بعض المنشآت تقوم بإعادة عقود الإيجار التمويلي لتصبح عقوداً تشغيلية^(١) ، وبذلك تتمكن من وضع هذا النشاط خارج الميزانية مرة أخرى .

(١) انظر :

- د. محمود فهمي ، وآخرون ، «التأجير التمويلي - الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية» ، (القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ١٩٩٧) ص ٣٧
- د. رمضان صديق محمد ، «التأجير التمويلي ومشكلاته الضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥» ، محاضرة ، (القاهرة : الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ١٩٩٥) ص ٨ .
- د. وجدي شركس ، «التأجير التمويلي» ، ورقة بحثية (القاهرة : المعهد المصرفي ١٩٩٥) ص ٤ .

٧- تغيير السياسات المحاسبية : مثل قيام أعضاء مجلس إدارة الشركة بتغيير في السياسات المحاسبية بفرض تحميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في صرف نظر المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة .

وبالتالي فإن قائمة الدخل سوف تظهر أرباح بصورة تفوق الحقيقة بما يعنى قدرة كسبية كبيرة بل قدرة كسبية غير منظورة تحت مسمى إيرادات غير عادية .

فقد قامت شركة K-Mart في الولايات المتحدة بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣٠٪ من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بفرض صرف نظر المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر^(١) .

٨ - إهلاك الأصول الثابتة : ويستخدم استهلاك الأصول الثابتة كوسيلة للتأثير على الأرباح كما يلي :

أ - عدم احتساب إهلاك لأصولها الثابتة بحجة انخفاض الأرباح أو عدم تحقق أرباح وهذا يعد مخالفة لأنه يمثل عبء على حساب الأرباح والخسائر ، أو أن القيمة السوقية للأصول الثابتة أعلى بكثير من قيمتها الدفترية .

ب - تمديد فترات الإهلاك على عدد كبير من السنوات خاصة أن قواعد الإهلاك في هذا المقام ليس لها معايير محددة بل تترك للتقديرات .

ج - تغيير طريقة حساب الإهلاك من سنة لأخرى من طريقة القسط الثابت إلي القسط المتناقص بقصد التلاعب في تقدير الأرباح .

ويتضح من ذلك أن طرق الإهلاك المختلفة وأساليب التقويم تستخدم بما يخدم أهداف الإدارة وبما توفره هذه الطرق والأساليب من مرونة كبيرة سواء من حيث القيم أو أوقات استخدام هذه الأساليب والطرق .

(1) Healy, P. M. and Wahlen, J. M., «A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting», p 15-16

ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبتكر الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم.

وفي بعض الحالات الأخرى يمكن الاستعانة بخبير لعمل تقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، وفي هذه الحالة يمكن للمحاسب المبتكر أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار خبير معروف باتخاذها اتجاهها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب.

٩- التلاعب في المخزون : مثل تقييم المخزون مع إغفال تخفيض قيمته بقيم الراكد وبطئ الحركة ، وإجراء الصفقات المتقابلة Circular Transaction ، والبيع مع إعادة شراء المخزون ، والتنازل عن دفعات العمل المنجز في عقود الإنشاء طويلة الأجل إلي ممول يقوم بتقديم دفعات مقدمة لا تظهر في ميزانية شركة الإنشاءات^(١) ، كما أنه لتقييم تكلفة المخزون توجد طرق متعددة مثل الوارد أولاً يصرف أولاً والوارد أخيراً يصرف أولاً والمتوسط المرجح ...والحرية في استخدام هذه الطرق من شأنها فتح مجال للتلاعب في المخزون .

١٠- الخلط بين النفقات الإيرادية والرأسمالية : وهذا يؤدي إلي تحريف الحقائق المالية الخاصة بالمنشأة ، وبذلك لا تظهر نتيجة أعمالها على حقيقتها ، كما أن الميزانية لا تظهر المركز المالي الصادق والعاقل ، ويترتب على الخلط بين النفقات الإيرادية والرأسمالية ما يلي :

- عدم التعبير عن المركز المالي الصادق والعاقل .
- عدم تمثيل الربح الظاهر لحقيقة الأرباح .
- إظهار أرباح أو خسائر صورية قد يؤدي إلي إساءة توجيه الاستثمار في مشروعات ظهرها النجاح وباطنها الفشل .

(١) جاسم بن محمد بن متعب ، «القياس المحاسبي لأثار الأنشطة خارج الميزانية ومشاكل الإفصاح عنها- دراسة تطبيقية على المصارف» ، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق - كلية تجارة بنها ٢٠٠٠) ، ص ٢٣ .

- إذا تم توزيع أرباح على المساهمين احتوت بعض هذه الأرباح على أرباح سورية.
- قد تؤدي زيادة أو نقصان الأرباح السورية إلي التأثير على أسعار أسهم المنشأة في بورصة الأوراق المالية بزيادة قيمتها عند تداولها .

١١- الاعتراف بالإيرادات قبل استحقاقها : أي بشكل صوري مثل الإيرادات من بضائع مطلوبة للعملاء لم تغادر بعد ميناء الشحن ويتم الاعتراف بها كما لو شحنت فعلاً، ولا شك أن هذا الفعل يترتب عليه إيراد معترف به على الرغم أنه لم يستحق بعد ، مما يترتب عليه تحقيق أرباح تزيد كثيراً عن الحقيقة والواقع .

١٢- رسملة المصروفات : والتي تخدم عدد من السنوات التالية الممتدة ولا تخص فترة مالية واحدة مثل مصروفات الحملة الإعلانية والفوائد التمويلية وتكاليف الأبحاث والتطوير .

١٣- إعادة التقدير : قد يحدث أن تزداد قيمة الأصول عند تقدير قيمتها في نهاية الفترة عن قيمتها في بداية الفترة وذلك بسبب :

أ - نتيجة إضافات صنعت في المنشأة : وبالتالي فإن هذه الزيادة يجب أن ترحل إلى حساب الأصل .

ب- ارتفاع الأسعار : وبالتالي فإن هذه الزيادة يجب ألا تؤخذ في الاعتبار حيث إن الغرض من شراء الأصل الثابت ليس إعادة بيعه وأن التقلبات التي تطرأ على قيمة الأصل الثابت يجب ألا تؤخذ في الاعتبار عند تقدير قيمة الاستهلاك .

وتقوم الوحدة بإضافة الزيادة الناتجة عن إعادة التقدير إلي حسابات النتيجة وبالتالي التأثير على الأرباح .

ويخلص الباحث إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص .

ثانياً: الوقاية من أساليب المحاسبة الابتكارية

تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم

الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا ، وذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات ، وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الابتكارية .
وتجدر الإشارة إلى أن عملية المراجعة لا توفر ضماناً كاملاً لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الابتكارية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث إنه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الابتكارية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المراجع التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية Professional Auditing Standards ، حيث إذا ما حاول أي مراجع اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الابتكارية فإن تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة .
ومن ثم تعتبر الوقاية من ممارسات المحاسبة الابتكارية من الأمور المعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الابتكارية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها .
وفيما يلي نعرض لأهم طرق الوقاية والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ، وذلك كما يلي :

١- تفعيل مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance : يتعلق مفهوم حوكمة الشركات بالطريقة التي يتم بها مراقبة سير العمل في الشركة من قبل مجلس الإدارة وكيفية تحقيق محاسبة المسؤولين في مواجهة المساهمين وباقي أصحاب المصلحة من عاملين وعملاء وموردين ومقرضين .

وبحسب مصطلح حوكمة الشركات هو «حكم وإدارة الشركة من جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة والتي تتمثل في مجلس الإدارة والممولين والمساهمين وغيرهم» ، فالشركة لا يمكن أن تستمر بإدارتها دون مشاركة هذه الأطراف في الإدارة بشكل مباشر لكي يتسنى لها أن تقوم بأعمالها بالشكل المطلوب ، هذا إلي جانب الأهمية الكبيرة للجهات الرقابية في حوكمة الشركات من خلال القوانين والنظم التي تضبط الشركات .

وبعبارة أخرى فإن حوكمة الشركات تمدنا بإطار يمكن من خلاله صياغة أهداف الشركة ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المخططة.

٢- تفعيل دور لجنة المراجعة : إذ لتفعيل نظم إعداد التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية والحفاظ على علاقات ملائمة للمجلس مع مراجعي الشركة ، فإن الأمر يتطلب تشكيل لجنة مراجعة بمواصفات معينة من حيث المستوي الملائم من الاستقلال والخبرة المالية ، ومن أهم واجبات اللجنة التأكد من سلامة القوائم المالية للشركة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة وأيضاً المراجعة الداخلية بالإضافة إلي تقييم نتائج عملية المراجعة الخارجية واستقلال وموضوعية المراجعين الخارجيين .

٣- تفعيل برامج جودة أداء خدمات مكاتب المحاسبة والمراجعة : من حيث تقييمها وتطويرها والرقابة عليها من قبل جهة لها قوة القانون في توقيع الجزاءات على كل مخالف ، فقد ضجت الصحف في هذه الأيام بالعديد من المسائل منها ما أدى إلى التشكيك في فعالية وأمانة مراقب الحسابات الذين يقع عليهم بالضرورة الكشف عن مثل هذه الأخطاء والانحرافات ، وتعويض من أضرارهم بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات التي اعتمدوا عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية^(١) .

٤- تفعيل فرض الثبات Consistency : بمعنى الثبات في تطبيق نفس القواعد المحاسبية التي طبقت في الماضي ، فإذا تم استخدام سياسة الوارد أولاً يصرف أولاً في الأعوام السابقة إذاً لا بد من تطبيقها هذا العام ، وكذلك إذا تم استخدام طريقة القسط الثابت في الماضي فإنها تطبق هذا العام ، وفي حالة الرغبة في التغيير من سياسة لأخرى أو من طريقة لأخرى فإن الأمر يتطلب ذكر الأسباب والمبررات المقنعة التي تدعو إلى التغيير .

(١) عصام على فرج بدر ، «الإطار العام لقياس وتطوير جودة أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر - دراسة نظرية تطبيقية»، رسالة ماجستير ، (كلية التجارة - جامعة الأزهر ، ٢٠٠١م) ، ص ٢٢ .

ولا شك أن هذا المبدأ يساعد على إمكانية المقارنة لتطور أوضاع المشروع نظراً للتوحيد في السياسات والطرق من سنة إلى أخرى ، كما أنه يساعد على منع استخدام السياسات والطرق للتلاعب في أرباح المشروع والاستفادة الشخصية من وراء ذلك خاصة عند انفصال الملكية عن الإدارة .

٥- تصميم برامج محاسبية تثقيفية : على أن تناسب هذه البرامج أكبر عدد من المهتمين ، وتهدف إلى التعريف بممارسات المحاسبة الابتكارية التي تمارسها بعض الشركات وأثرها على الفرد والمجتمع ، وتقدم بلغة بسيطة ومفهومة ، وذلك من خلال متخصصين يستطيعون التواصل مع الجميع ، وبحيث يمكن توعية المجتمع بالآثار السلبية لتلك الممارسات .

وبذلك يرى الباحث أن المحاسبة الابتكارية تعتبر مكروهة أخلاقياً وذلك لما فيها من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبون في مهنتهم والتي لا بد من التصدي لها حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصداقية الكافية .

المبحث الثالث

أثر ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية

تمثل المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة في توجيه أموال المجتمع إلي المؤسسات المختلفة ، فالعلاقة طردية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبين درجة التغيير في أسعار الأسهم .

وموضوع الإفصاح المحاسبي يتطلب الاهتمام بعدد من التوازنات الهامة ، فالمستثمرون يحتاجون ويسعون للحصول على معلومات أكثر وشعورهم بنقص المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية يدعوهم إلي الشعور بارتفاع معدل المخاطرة وبالتالي يرفعون من تكلفة الاستثمار الذي يقدمونه مما يجر معه ارتفاع تكلفة الاستثمار على المستوي الوطني ويترتب عليه العديد من القضايا الاقتصادية الكلية .

كما أن التحليل الخاص بأسعار الأوراق المالية يعتمد على ما يتوقع تحقيقه من ربح مستقبلاً ، فالمستثمر عند تقييمه للعوائد والمخاطر الخاصة للمحفظة التي يرغب التخصيص بها يعتمد بشكل أساسي على الربح المحقق فعلياً بالإضافة للزيادة المتوقعة في المستقبل .

وهذا يعني أن قياس الربح والتنبؤ به يعتبر من أهم العوامل التي يركز عليها قرار المستثمر في الأوراق المالية ، ذلك أنه كلما زاد رقم الأعمال كلما أمكن زيادة التوزيعات النقدية وكلاهما يؤثران على أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال ، كما يعبر رقم الربح عن مدى كفاءة استخدام القائمين على الوحدة المحاسبية للموارد المتاحة لها .

وقد أثبتت العديد من البحوث التطبيقية ، أن هنالك علاقة مباشرة بين السياسات المحاسبية وأسعار وحجم التداول في الأوراق المالية .

ففي دراسة May^(١) لقياس أثر نشر التقارير المالية الربع سنوية على سعر وحجم الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك اتضح أن :

- نشاط السعر خلال فترة الدراسة كان أكبر من الفترات التي لم يتم فيها نشر مثل هذه التقارير .
- متوسط حجم التعامل خلال فترة الإفصاح عن تقارير الأرباح الفترية يكون أكبر منه في أي فترة أخرى .

وهذا يدل على أن حجم وسعر الأسهم في البورصة يتغير نتيجة نشر التقارير الفترية للشركات ، مما يعنى أن المستثمرين يستخدمون مثل هذه التقارير لاحتوائها على معلومات جديدة تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وأن تغيير الطرق المحاسبية له تأثير سلبي على أسعار الأوراق المالية الخاصة بالشركات المتأثرة بهذا التغيير .

وهذا التأثير المتبادل بين السياسة المحاسبية وأسعار الأوراق المالية يتم من خلال هجرة الثروة من طرف إلى طرف آخر ليس له الحق في تلك الثروة أو انتقال الثروة بين الأطراف المختلفة ، فقد يتم انتقال الثروة من حاملي الأسهم القدامى والحاليين ، أو انتقال الثروة من المستهلكين إلى حاملي الأسهم ، أو من مصلحة الضرائب إلى حاملي الأسهم ، وهذا بدوره سينعكس سلبياً على جميع الأطراف ويؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى خلل كبير في تحقيق المحاسبة لوظيفتها الأساسية باعتبارها أداة يتم من خلالها تحقيق العدالة والمعاملة المتوازنة لجميع الأطراف التي لها مصلحة مباشرة وغير مباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية^(٢) .

(1) May, R.G., «The Infulence Of Quartely Earnings Announcemence on Investor Decision As Reflacted in common Stock Price Changas», Empirical Research In Accounting: Selected Studies Supplement, Journal Of Accounting Research, 1971, pp.119-152

(٢) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٤

وهذا يعني أمر غاية في الأهمية وهو : تأثير إدارة الإرباح بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاديات جميع الأطراف التي لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في الوحدة المحاسبية .

وقد أوضحت دراسة Mulford & Comiskey⁽¹⁾ الآثار المترتبة على أساليب المحاسبة الابتكارية من حيث التأثير على أسعار الأسهم فيما يلي : أنها تؤدي إلى أسعار أعلى للأسهم مع تخفيض التقلب في سعر السهم وزيادة قيمة المنشأة وتخفيض تكلفة رأس المال (العروض العامة المبدئية - تحديد عقود الدين وتجنب الانتهاكات المالية - تلبية متطلبات وشروط اتفاقات الديون - القيود على سداد توزيعات الأرباح) .

كما أن المكافآت المتوقعة التي تحصل عليها المنشأة التي تمارس الأساليب الابتكارية تتعد ، وغالباً ما تكون المكافأة المرغوبة هي التأثير في سعر السهم ، فالتحول من سياسة لأخرى يترتب عليه وجود احتمالين لرد فعل السوق هما :

- أن ينخفض سعر الأوراق المالية نتيجة الانخفاض في رقم الربح ، وإذا تحقق ذلك فإنه يقال إن السوق استجابت بطريقة ساذجة ، وفي هذه الحالة يقال إن السوق غير كفء .

- أن يرتفع سعر الأوراق المالية بالرغم من أن الانخفاض في رقم الأرباح نتيجة زيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة ، وفي هذه الحالة يقال إن السوق كفء .

كما أن الأساليب الابتكارية تستخدم للتلاعب بأسعار الأوراق المالية من قبل الجهات التي أصدرتها وبالتالي التأثير على حجم التداول للأوراق المالية ، فعندما يرغب بعض المساهمين الكبار في الشركة بشراء كمية من أسهم هذه الشركة يلجأ إلى التقليل من أرباح الشركة بشكل مفتعل مما يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها في البورصة فيقومون بشراء الأسهم بالسعر المنخفض ، وعندما يرغب بعض المساهمين الكبار في الشركة ببيع كمية من أسهم هذه الشركة يلجأ إلى تضخيم أرباح الشركة

(1) Mulford ,Charles W. And Comiskey , Eugene F. , «The Financial Numbers game Detecting Creative accounting Practices», John Wiley And Sons, Inc, Canada, 2002.

بشكل مفتعل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة فيقومون ببيع الأسهم بالسعر المرتفع^(١).

ويمكن أن نعطي أمثلة لتدخلات المحاسبة الابتكارية بغرض التأثير على أسعار وحركة تداول الأوراق المالية، بما يؤدي إلى رفع قيمة الشركة في الوقت الراهن ، غير أن هذه الأساليب لا بد من كشفها مستقبلاً بما يعود على الشركة بعواقب وخيمة حين ظهور الحقيقة مما يؤدي إلى فقد الثقة في الشركة وإدارتها وفي تقرير مراقب الحسابات^(٢) : في ديسمبر ١٩٩٦م ارتفع سعر سهم شركة Centennial Technologies Inc إلى \$٥٨٢٥ مما أدى انطباعاً جيداً عن مستقبل الشركة ، إلا أنه تبين بعد ذلك أن الشركة مارست عدداً من أساليب المحاسبة الابتكارية ممثلاً في جانب الإيرادات بوضعه بأكثر من قيمته الحقيقية ، بالإضافة إلى التلاعب في قيم الأصول والمخزون وحسابات العملاء ، الأمر الذي انكشف بعد مرور شهرين فقط من بلوغ سعر السهم ذروته ، مما أدى إلى اتجاه حملة الأسهم في عرض ما يملكون من أسهم تقل بنسبة ٩٥٪ عما هو سائداً .

إن أسواق رأس المال قد تكون قادرة على استخدام المعلومات في تحديد أسعار الأسهم وبالتالي فإن معلومات الإفصاح تؤدي إلي توزيع الأموال بين المؤسسات بحسب سلامة هذه المعلومات ، فعدم التوافق بين المعلومات المتاحة والمخاطر التي تتعرض لها الوحدات يمكن أن يؤدي إلي توزيع خاطئ لرأس المال بين الوحدات وإلى توسيع اضطرابات الأسواق .

(١) د. عصام على فرج بدر ، «أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية - مدخل محاسبي» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٢) د. شريف محمد البارودي ، «مرجع سبق ذكره» ، ص ٧٣ .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- (١) تتعدد تعريفات المحاسبة الابتكارية ولكنها تتفق في كونها «مجموعة أساليب تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الوحدة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة».
- (٢) تتعدد أساليب المحاسبة الابتكارية ومن أهمها: الصفقات الاصطناعية، والتخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة، والاغتسال، والتوريق، والتأجير التمويلي، والتلاعب في المخزون، وإعادة التقدير، والخلط بين النفقات الإيرادية والرأسمالية، واستهلاك الأصول الثابتة، وتغيير السياسات المحاسبية، وخفض مستويات الإقراض، وغيرها من الطرق الكثيرة.
- (٣) تتمثل أهم أهداف المحاسبة الابتكارية في: التلاعب في الأرقام المحاسبية واستغلال أساليب قياس وإفصاح عن هذه الأرقام لتغيير القوائم المالية من الوضع الذي يجب أن تكون عليه إلي وضع يرغبه معدو هذه الأرقام.
- (٤) تتعدد سبل الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ومن أبرزها: تفعيل دور حوكمة الشركات، تفعيل دور لجان المراجعة، تفعيل برامج جودة أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة، وتفعيل فرض الثبات، وتصميم برامج محاسبية تثقيفية، وغيرها من الطرق الكثيرة.
- (٥) تعتبر أساليب المحاسبة الابتكارية مكروهة أخلاقياً وذلك لما فيها من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لا بد من التصدي لها حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصدقية الكافية.
- (٦) تتعدد المكافآت المتوقعة التي تحصل عليها المنشأة التي تمارس الأساليب الابتكارية، وغالباً ما تكون المكافأة المرغوبة هي زيادة سعر السهم بالإضافة إلى زيادة حجم التعامل على أسهم الشركة.

ثانياً: التوصيات

- ١- نشر مفهوم المحاسبة الابتكارية بين المهتمين وتأهيلهم (عن طريق إقامة دورات تدريبية أو نشر وتوزيع منشورات تثقيفية)، من خلال الآتي :
 - التعريف بمفهوم المحاسبة الابتكارية.
 - التعريف بممارسات المحاسبة الابتكارية.
 - التعريف بطرق الوقاية التي تساعد على الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية.
- ٢- إصدار التشريعات اللازمة التي تكشف عن ممارسات المحاسبة الابتكارية وتساعد على الحد منها.
- ٣- تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية (بورصة الأوراق المالية) على الشركات التي تتورط في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الابتكارية.
- ٤- إنشاء هيئة حكومية مستقلة على غرار البنك المركزي لرقابة المحاسبين.
- ٥- يمكن إجراء دراسة تطبيقية سوف تكون لها قيمة علمية وعملية هامة إذا ما توافرت لها البيانات الفعلية .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب :

- د. عباس مهدي الشيرازي، «النظرية المحاسبية»، (الكويت: ذات السلاسل ١٩٩٠م).
- د. عبید علی أحمد الحجازي، «التوريق ومدي أهميته في ظل قانون الرهن العقاري»، (دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١م).
- د. عصام على فرج بدر، «أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية - مدخل محاسبي»، (بدون ناشر، ٢٠٠٩م).
- د. محمود فهمي، وآخرون، «التأجير التمويلي - الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية»، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٧م).
- ب- الدوريات:
- د. شريف محمد البارودي، «تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية»، مجلة الفكر المحاسبي، (كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠٠٢م).
- د. صفا محمود السيد، «نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية»، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، (كلية التجارة بسوهاج، العدد ٢، ٢٠٠٤م).
- د. محمد عبد العزيز خليفة، «إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية دراسة ميدانية»، (مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٣م).
- د. محمد مطر، «المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودوره في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح»، الأردن، عمان، مجلة المدقق، العدد ٦٣، ٢٠٠٥م).

ج - الرسائل :

- جاسم بن محمد بن متعب الحدب، «القياس المحاسبي لآثار الأنشطة خارج الميزانية ومشاكل الإفصاح عنها - دراسة تطبيقية»، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق، تجارة بنها ٢٠٠٠م).
 - عصام على فرج بدر، «الإطار العام لقياس وتطوير جودة أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر - دراسة نظرية تطبيقية»، رسالة ماجستير، (كلية التجارة - جامعة الأزهر، ٢٠٠١م).
 - محمد أشرف أبو حسان، «المحتوى المعلوماتي للربح و التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية»، رسالة ماجستير منشورة، (الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠١م).
 - نجاه محمد مرعى يونس، «استخدام البيانات المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات صغار المستثمرين»، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م).
 - هدى عصام حسن خالد، «تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩م).
- د - مؤتمرات :
- د. رمضان صديق محمد، «التأجير التمويلي ومشكلاته الضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥»، محاضرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ١٩٩٥).
 - د. وجدي شركس، «التأجير التمويلي»، ورقة بحثية (القاهرة: المعهد المصرفي ١٩٩٤).

ثانيا: المراجع الأجنبية

A - Books

- Hussey, R. (ed), «A. Dictionary of Accounting», (Oxford, Oxford University Press, 1995).
- Kamal H.M. Naser, «Creative Accounting», (London Prentice Hall, 1993).
- Mulford, Charles W. And Comiskey, Eugene F., «The Financial Numbers game Detecting Creative accounting Practices», John Wiley And Sons, Inc, Canada, 2002.
- Terry Smith, «Accounting for Growth», (London; Century Business Random House, 1992).

B- Periodicals

- D.G Gouws and H.M. Vander Poll, «The Integrity Of Information Creaed Through Book Entries», Meditari Accounting Research, Vol.12 , No. 1, 2004.
- Emita W. Astmi And Greg Tower, «Accounting Choice And Firm Characteristics In the Asia Pasific Region», The international journal of Accounting, Vol.41, Issue 1, 2006.
- Ester Oliveras and Oriol Amat, «Ethis And Creative Accounting Some Evidence On Accounting For Intangaibes In Spain», Economics Working Papers, DePartment Of Economics And Business, universitat Fabres, No.732, December 2003.
- Hirschleifer, D. and Teoh, S, «Limited Investor Attention and Stock Market Misreaction To Accounting Information», American Accounting Association, No.24 ,november, 2005.
- John Blake, «Creative Accounting is Not Just an English Disease», Management Accounting, (Vol.74, No. 9, 1996).
- Mike Jones, «Accounting for Growth: Surviving the Accounting Jungle», Management Accounting, (Vol.70, No. 2, 1992).
- May, R.G., «The Influence Of Quarterly Earnings Announcemence on Investor Decision As Reflected in common Stock Price Changes», Empirical Research In accounting: Selected Studies Supplement, Journal Of Accounting Research, 1971.
- Naser, K. and M. Pendlebury, 1992, «A Note on the use of Creative Accounting», British Accounting Review, 24.
- Website of the International Accounting Standards Board. www.iasb.org.
- www.infotechaccountants.com.